التحليل الفكري لمعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS17 "عقود التأمين" وانعكاسه على جودة معلومات المحاسبة الإكتوارية

الباحثان: يحيى حسين أرميح
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة بغداد
yahiahussainaormaih123@gmail.com

أ.م.د. صفوان قصي عبد الحليم
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة بغداد
safwanhaleem@yahoo.com

المستخلص:

تمثلت مشكلة البحث بالتساؤل الآتي: **(هل يلعب معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS17 "عقود التأمين "دوراً في تحسين جودة معلومات المحاسبة الإكتوارية في قطاع التأمين؟)** وعليه فقد هدف البحث الى عرض ومناقشة مفهوم المحاسبة الإكتوارية وبيان الخدمات التي تقدمها للوحدات الاقتصادية بصورةٍ عامة ، وقطاع التأمين بصورة خاصة، إلى جانب عرض وتحليل الأبعاد النظرية لمعيار الإبلاغ المالي الدولي **IFRS17** "عقود التأمين" ، ودوره في تعزيز جودة معلومات المحاسبة الإكتوارية ، فضلا عن بيان اهم التحديثات التي جاء بها المعيار الجديد بالمقارنة مع معيار الإبلاغ المالي الدولي **IFRS4**، وقد اشارت اهم الاستنتاجات الى ان معيار الإبلاغ المالي الدولي **IFRS17** حدد ثلاثة مناهج للقياس، أحدها إلزامي التطبيق متمثل بمنهج اللبنات **(BBA)** وهو منهج القياس العام لمعيار **IFRS17**، والثاني خاص بعقود الاستثمار ذات ميزة المشاركة الاختيارية وهو منهج الرسوم المتغيرة **(VFA)**، في حين يوجد منهج قياس ثالث اختياري التطبيق وبديل للمنهج العام وهو منهج تخصيص الأقساط **(PAA)** والذي يطبق على العقود قصيرة الأجل والتي لا تتعدى سنة واحدة، كما تمثلت اهم التوصيات بضرورة تطوير قدرات المحاسب المالي ليس فقط على صعيد المحاسبة التقليدية، وإنما على صعيد الإمكانيات المستقبلية الخاصة بتطوير الأعمال في المستقبل والسبل الممكنة لذلك من أجل التغلب على الأزمات المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة الإكتوارية، المحاسب الإكتواري ، IFRS17،عقود التأمين

Intellectual analysis of IFRS17 "Insurance contracts" and its reflection on the quality of actuarial accounting information

Researcher:
Yahia Hussain Aormaih
College of Administration and Economies
University of Baghdad

Assistant Professor:
Dr. Safwan Qusay Abdul Halim
College of Administration and Economies
University of Baghdad

Abstract:

The research problem was represented by the following question: (Does the International Financial Reporting Standard IFRS17 "insurance contracts" play a role in improving the quality of actuarial accounting information in the insurance sector?) Accordingly, the research aimed to present and discuss the concept of actuarial accounting and to show the services it provides to economic units in general, and the sector Insurance in particular, in addition to the presentation and analysis of the theoretical dimensions of the international financial reporting standard IFRS17 "insurance contracts", and its role in enhancing the quality of actuarial accounting information, as well as a statement of the most important updates brought by the new standard compared to the international financial reporting standard IFRS4, and the most important conclusions indicated Until that the International Financial Reporting Standard **IFRS17** defined three measurement approaches, one of which is mandatory application represented by the Building blocks approach (**BBA**), which is the general measurement approach of the IFRS17 standard, and the second is for investment contracts with an optional participation

feature, which is the Variable fee approach (**VFA**), while there is a third measurement approach. The application is optional and an alternative to the general approach, which is the Premium allocation approach (PAA), which is applied to short-term contracts that do not exceed one year. Developing the capabilities of the financial accountant not only in terms of traditional accounting, but also in terms of future possibilities for developing business in the future and possible ways for that in order to overcome future crises.

Key words: **Actuarial accounting, Actuarial Accountant,IFRS17,Insurance contracts.**

المقدمة

تعتبر وظيفة القياس المحاسبي من أهم الوظائف المحاسبية، ويمكن النظر الى هذه الوظيفة على أساس القياس الفعلي والقياس التقديري (المستقبلي)، وتعقدت هذه العملية بعد أنتشار الشركات متعددة الجنسيات وامتداد نشاطها ليغطي العديد من الدول، حيث أصبحت تتحكم في الفواصل الاستراتيجية للاقتصاد العالمي، كما أصبح للأسواق المالية أهمية كبيرة بالنسبة للوحدات الاقتصادية التي تبحث عن مصادر تمويل مما أدى الى توسع حجم التعاملات فيها بحيث تخطت المجالين المحلي والإقليمي إلى المجال الدولي، لقد أفرز هذا الوضع صعوبة إنتاج معلومة ملائمة وموثوق بها للأسواق المالية الدولية، وصعوبة دخول الوحدات الاقتصادية إليها بسبب متطلبات هذه الأخيرة بالتقيد بالقواعد المحاسبية المطبقة في البلد الذي تتبع، من هنا تسعى هذه الدراسة لتناول موضوع بالغ الأهمية من حيث البعد الدولي وهو قطاع التأمين الفريد من نوعه ، حيث أن التكلفة الأولية لمنتج التأمين غير معروفة وقت البيع وقد يستغرق الأمر سنوات عديدة قبل أن تصبح هذه التكلفة مؤكدة، ويمكن للمحاسبين تطبيق القواعد المحاسبية لإنتاج معلومات تستخدم للمقارنة مع الوحدات الاقتصادية المتماثلة ، ولكن على النقيض من ذلك، يتطلب قطاع التأمين تطبيق العلوم الإكتوارية لتحديد النتائج، ثم يتم دمج تلك النتائج مع القواعد المحاسبية من أجل انتاج معلومات ملائمة ويطلق على هكذا نوع من المحاسبة بالمحاسبة الإكتوارية أو محاسبة التأمين، والتي تستخدم علوم المحاسبة والتدقيق بالإضافة إلى الرياضيات والإحصاء وتوظيفها في مجال التمويل وتقييم المخاطر المالية الحالية أو المتوقعة، ولقد زاد التحول

الحالي في قطاع التأمين نحو استخدام نماذج وتحليلات إكتوارية من فرصة شركات التأمين للاستفادة من تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي وهنا برزت الحاجة لتبني معيار الإبلاغ المالي الدولي الحديث **IFRS17** "عقود التامين" كمدخل لعولمة المعلومة المحاسبية المحلية وجعلها بالإطار العالمي، ويوفر هذا المعيار أدق رؤية لمستخدمي القوائم المالية كي يتمكنوا في التوقيت الصائب من تقييم أثر العقود التي تدخل ضمن نطاقه على المركز المالي والأداء المالي للوحدة الاقتصادية، وسيلزم هذا المعيار شركات التأمين باستخدام تقديرات تعتمد على افتراضات متسقة مع المعلومات السوقية لتعكس توقيت ومبلغ عدم التأكد مع التدفقات النقدية اللازمة للوفاء بعقود التأمين.

المبحث الاول: منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث: يعد قطاع التامين أحد الدعامات الاساسية لازدهار الحياة الاقتصادية ، وقد أولى مجلس معايير المحاسبة الدولية اهتمام بالغ بموضوع محاسبة شركات التأمين، بدءاً من إعداد معيار الإبلاغ المالي الدولي **IFRS4** سنة ٢٠٠٥ تمهيداً لإصدار معيار شامل لقطاع التأمين والمتمثل بمعيار الإبلاغ المالي الدولي **IFRS17** "عقود التأمين"، والذي صدر سنة ٢٠١٧ ومن المفترض ان يدخل حيز النفاذ سنة ٢٠٢٣، ويمثل هذا المعيار تغيراً جذرياً ليس لشركات التأمين فحسب، وإنما على صعيد مستخدمي المعلومات المحاسبية لذا يمكن تلخيص مشكلة البحث من خلال التساؤل التالي : **(هل يلعب معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS17 "عقود التأمين "دوراً في تحسين جودة معلومات المحاسبة الإكتوارية في قطاع التأمين؟)**

ثانياً :اهداف البحث: يسعى البحث الى تحقيق الأهداف الاتية:

أ- عرض ومناقشة الأبعاد النظرية لمعيار الإبلاغ المالي الدولي **IFRS17** "عقود التأمين".

ب-عرض وتحليل مفهوم جودة معلومات المحاسبة الإكتوارية.

ج- عرض وتحليل تأثير تبني معيار الإبلاغ المالي الدولي **IFRS17** "عقود التأمين" على جودة معلومات المحاسبة الإكتوارية.

ثالثاً : أهمية البحث: يستمد هذا البحث أهميته من الاهتمام البالغ لمجلس معايير المحاسبة الدولية بموضوع محاسبة شركات التامين ، من خلال إعداد معيار تتحدد من خلاله المعالم الأساسية التي يجب اتخاذها عند المحاسبة عن عقود التأمين **(IFRS 17)**، من أجل الحد من المشاكل التي تطرحها التطبيقات المحاسبية على مستوى هذه الشركات، ومن ناحية أخرى اهتمام شركات التأمين

بالمحاسبة الإكتوارية لما لها من أهمية كبيرة في مجال التمويل وتقييم المخاطر المالية الحالية أو المتوقعة بحيث تكون أسعار التأمين متناسبة مع المخاطر التي تغطيها وثائق التأمين.

رابعاً : منهج البحث: اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي لدراسة واستقراء بعض الادبيات والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، فضلاً عن تحليل نتائج البحث لاختبار فرضياته والتحقق من نتائج الاختبار.

خامساً : فرضية البحث : هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لتبني معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS17 "عقود التأمين" في جودة معلومات المحاسبة الإكتوارية بكافة ابعادها.

سادساً : وسائل الحصول على البيانات والمعلومات : اعتمد الباحثان في الجانب النظري من البحث على الأدبيات المنشورة في الكتب العلمية العربية والاجنبية والدوريات والاطاريح الجامعية وتقارير المنظمات الدولية والمؤتمرات ذات العلاقة بموضوع البحث فضلاً عن البحوث والدراسات المنشورة في الشبكة الدولية للمعلومات (الأنترنت)، أما الجانب العملي فتتمثل مصادر البيانات والمعلومات بالتقارير الاحصائية السنوية الرسمية للوحدات عينة البحث.

سابعاً : مجتمع وعينة البحث : يتمحور البحث حول قطاع التأمين في البيئة العراقية ،لذا يتمثل مجتمع البحث بشركات التأمين المحلية، أما عينة البحث فقد تم اختيار ثلاث شركات تأمين عراقية وهي (**شركة التأمين الوطنية، وشركة إعادة التأمين العراقية، وشركة التأمين العراقية)** ، وذلك لتوفر بيانات إحصائية ملائمة لطبيعة الدراسة لدى تلك الشركات عينة البحث، كما تتمثل الحدود الزمانية للبحث بالسنوات (٢٠٠٨-٢٠١٩).

المبحث الثاني: التحليل الفكري لمعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS17 "عقود التأمين" واهمية المحاسبة الإكتوارية في الوحدات الاقتصادية

أولاً : مفهوم عقد التامين: هناك اختلاف في مفهوم عقد التامين، حيث يختلف تعريفه من قبل أخصائي قانوني عن تعريفه من قبل أخصائي الاقتصاد أو أخصائي التأمين، وذلك على النحو التالي:

١- **التعريف القانوني:** أي اتفاق أو تعهد لتزم بمقتضاه المؤمن أن يؤدي الى المؤمن به أو الى المستفيد الذي أشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو إيراداً أو مرتباً أو أي عوض مالي آخر في حال وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد، وذلك مقابل قسط او أية دفعة مالية اخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن (عبد العال، ٢٠١٧ : ٢).

٢ - **التعريف الاقتصادي:** نظام يتم بمقتضاه استبدال الخسارة المالية الكبيرة غير المؤكدة (قيمة الشيء موضوع التامين بأكمله) بخسارة مالية صغيرة مؤكدة (قسط التأمين) أو بمعنى أخر تفضيل التأكد على عدم التأكد (خطاب،٢٠٢٠ : ١).

٣ - **أما أخصائيون التأمين** فهم بحكم تخصصهم يركزون في تعريف عقد التأمين على الهدف منه وهو الجانب الفني ويستبعدون الجانب القانوني منه فيعرفون عقد التأمين بأنه (مشروع اجتماعي يهدف الى تكوين رصيد مشترك بغرض مجابهة خسائر مالية غير مؤكدة يمكن تحاشيها من خلال نقل عبء الخطر من قبل عدة أشخاص إلى شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص) (مكناس، ٢٠٢٠ : ٣).

ثانياً : خصائص عقود التأمين: يتسم العقد بخصائص عدة جعلته مميزاً عن غيره من العقود، ويمكن الإشارة الى أهم هذه الخصائص بالآتي :

١- **عقد رضائي:** أي يكفي لانعقاده تراضي المتعاقدين، حيث يجري باقتران الإيجاب بالقبول واتحادهما وتطابقهما دونما حاجة الى شكل معين (ناصف،٢٠١٨:٢٤)، ولا يعتبر من العقود الشكلية طالما لا يشترط القانون لانعقاده أو تمامه تحرير وثيقة التأمين، ومع ذلك يتحول الى عقد شكلي بإرادة المتعاقدين بتحرير وثيقة التأمين (سامية،٢٠١٧:٢١).

٢ - **عقد احتمالي:** ويعني هذا الشكل من العقود إن أي من المتعاقدين لا يستطيع تحديد مقدار ما يأخذ أو يعطي، نظراً لتوقف تحديد هذا المقدار مستقبلاً على أمر مستقبل غير محقق الوقوع أو لا يعرف وقوعه (عداي،٢٠١٥ :٣-٤).

٣ - **عقد إذعان:** أي إن عقد التأمين يتضمن شروطاً مسبقة ومطبوعة على الوثيقة ولا يملك المؤمن له سوى الإذعان لها ويقتصر قبوله لها ولا تقبل منه أية مناقشة (عبد العال،٢٠١٧:١٥).

٤ - **عقد تجاري:** ويعني بذلك إن عقد التأمين هو عقد تجاري بالنسبة إلى شركات التأمين حيث تقوم به دائماً شركة مساهمة تسعى لتحقيق الربح، أما بالنسبة الى المؤمن له فأن عقد التأمين قد يكون عملاً

تجارياً حيث يكون المؤمـن له تاجراً ويكون التأميـن متعلقاً بأعمال التجارة تطبيقاً لنظرية التبعية، و قد يكون التأمين عملاً مدنياً بالنسبة للمؤمن له غير التاجر.

(www.universitylifestyle.net).

٥ – **عقـد تعـويض** : ويعنـي أن كـل طـرف فيـه يحصـل علـى مقابـل لمـا يعطـي إذ يـدفع المـؤمن لـه قسـط التـأمين ليحصـل مقابـل ذلـك علـى الحمايـة مـن نتـائج أخطـار معينـة يخشـاها أثنـاء فتـرة سـريان العقـد، ولعـل اتفـاق الطـرفين فـي عقـد التـأمين بغـرض تفـادي الخسـارة ينفـي عـن هـذا العقـد صفـة التبـرع حتـى ولـو لـم تتحقـق الخسـارة او لـم يتحقـق الخطـر، ولا ينفـي عنـه كـذلك صفتـه كعقـد معاوضـة انصـراف آثـاره للغيـر كمـا هـوة الحـال فـي التـأمين لصـالح مستفيـد آخر (سامية،٢٠٠٦: ٣٤).

٦ – **عقد مستمر**: يكون عقد التامين عقداً مستمراً لأن التزام أحد الطرفين أو كليهما عبارة عن أداءات مستمرة مع الزمـن، فالتزام المؤمن لـه بدفع الأقساط مستمر فـي فتـرات منتظمـة يدفع أثناها الأقسـاط السنويـة طول مـدة التأمين، والـتزام المؤمن في عقد التأمين لضمان الخطر طول مـدة العقـد (المعهد المالي – الرياض،٢٠١٦ : ٨٢ – ٨٣).

٧ – **عقد ملزم للجانبين**: ينشئ عقـد التامين التزامات متبادلة على كاهل الطرفيـن، حيث يلتزم كل متعاقـد اتجاه الآخر بأداءات معينـة تُحدد بمقتضـى العقـد، بحيث يلتزم المؤمن (شركة التامين) بأن يؤدي للمستفيد (المؤمن لـه) مبلغاً من المال فـي حالـة وقوع الخطر المؤمن منـه والمبيـن فـي العقد، ويلتزم المؤمن له بدفع القسط المتفق عليه بين الطرفين (عودة، ٢٠١٧ : ١٠).

٨ – **عقد التأمين من عقود حسن النية**: يقصد بهذه الخاصية الدلالـة على أن عقد التامين يجب أن ينفذ طبقاً لما يقضـي بـه حسن النية، وذلك لأن هذا الوصف للعقد يؤدي دوراً كبيراً في عقـد التأمين سواء فـي انعقاده أم فـي تنفيذه اكبر من الدور الذي يؤدي هذا الوصف فـي العقود الأخرى، إذ أن المؤمن لا يستطيـع أن يلم في كثير من الأحيان بفكرة حقيقيـة عن نوع الخطر المؤمن ضده وحجمه إلا عن طريق ما يدلي به المؤمـن له من بيانات في استمارة الطلب للتأمين لهذا توجب على المؤمن له أن يكون أميناً في الإدلاء بالبيانات وعليه الإبلاغ عن كل الظروف التي قد تزيد من حجم المخاطر والامتنـاع عـن إحـداث المخـاطر بنفسـه، الأمـر الـذي يـؤدي إلـى سـقوط حقـه فـي التـأمين (سامية،٢١:٢٠١٧).

ثالثاً : التطور التاريخي لمعيار الابلاغ المالي الدولي IFRS17 "عقود التأمين" بدأ مجلس معايير المحاسبة الدولية **(IASB)** عمله في عام ٢٠٠١ في الوقت الذي لم يكن ضمن معايير المحاسبة الدولية أي معيار بشأن عقود التأمين، وتحسباً لاعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من قبل عدد الدول، نشر مجلس معايير المحاسبة الدولي المعيار الدولي **IFRS4** "عقود التأمين" في عام ٢٠٠٤ كمرحلة أولى، وقد تمكن هذا المعيار من الحفاظ على الممارسات الحالية، إذ كان يقصد به أن يكون بمثابة تدبير مؤقت بانتظار إعادة تقييم أساسية أكثر لمحاسبة عقود التامين (بو فليح، ٢٠١٢ :١٧)، حيث تهدف هذه المرحلة إلى تحديد كيفية التقرير عن عقود التامين من قبل الشركات المصدرة لهذه العقود حتى يُكمل مجلس معايير المحاسبة الدولية المرحلة الثانية لمشروعه من عقود التامين، ويتطلب معيار **IFRS4** بمرحلته الأولى ما يلي :

١- إدخال تحسينات محدودة للمحاسبة من قبل شركات التامين فيما يتعلق بعقود التامين.

٢- الإفصاح الذي يبين ويوضح المبالغ الواجب إظهارها في القوائم المالية الناشئة من عقود التامين، وتساعد مستخدمي هذه القوائم على فهم ماهية المبالغ وتوقيت وحالة عدم التأكد للتدفقات النقدية المستقبلية (فاتح، ٢٠١٢ : ٧٦). وبعد ذلك تبين أن هناك العديد من الصعوبات التي كانت تواجه عملية التطبيق للمعيار، كما تم تسجيل العديد من النقائص في نفس هذه المرحلة مما استدعى إلى توجيه الجهود نحو العمل على استكماله من خلال مرحلة ثانية، وبالفعل قام مجلس معايير المحاسبة الدولية في عام ٢٠١٠ بنشر مسودة إعلان المرحلة الثانية لمعيار عقود التأمين **(IFRS4)**، حيث تم اقتراح معيار متناسق مع كل العقود التأمينية وإعادة التأمين، الأمر الذي أدى إلى تأسيس قواعد خاصة تحكم عقود التأمين على العكس من المرحلة الأولى التي كانت تتيح الاحتفاظ بتلك التطبيقات الموجودة على مستوى المعايير المحلية **(PWC, 2017 : 1)**،كما أن هناك خصائص مهمة قدمتها المرحلة الثانية كونها احتوت على رؤية مستقبلية للتدفقات النقدية، إذ فرضت مسودة الإعلان تقييماً بالعقود يقوم على أساس أفضل التقديرات **(Best Estimate)** للتدفقات النقدية المستقبلية بناءً على الاحتمالات الملائمة، مع لزوم إضافة هامش المخاطر المحسوسة والتي تعكس كل الانحرافات التي يمكن مقارنتها بهذه التقديرات، وإضافة الهامش المتبقي، والذي يسمح بنقل النتيجة إلى الوضع المناسب في مقابل الخدمات المقدمة (بو فليح، ٢٠١٢ :١٧)، وفي ١٨ مايو ٢٠١٧ أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار الإبلاغ المالي الدولي

IFRS17 "عقود التأمين"، حيث يتطلب هذا المعيار الجديد أن يتم قياس مطلوبات التأمين بقيمة الوفاء الحالية ويوفر نهج قياس وعرض أكثر اتساقاً لجميع عقود التأمين، تم تصميم هذه المتطلبات لتحقيق هدف المحاسبة المتسقة والقائمة على المبادئ لعقود التأمين، يحل المعيار الدولي للإبلاغ المالي الدولي **IFRS17** محل المعيار الدولي للإبلاغ المالي الدولي **IFRS4** ويسري للفترات التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٢ مع السماح بالتطبيق المبكر إذا تم أيضاً تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي **IFRS 15** "الإيرادات من العقود مع الزبائن" والمعيار الدولي للإبلاغ المالي **IFRS9** "الأدوات المالية" (Saleh,2020:5). والتالي جدول (١) يمثل أهم الاختلافات ما بين معيار الإبلاغ المالي الدولي **IFRS17** ، وبين معيار الإبلاغ المالي الدولي **IFRS4**:

جدول (١) أهم الاختلافات بين معياري الإبلاغ المالي الدولي **IFRS4** و **IFRS17**

ت	الفقرة	معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS4	معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS17
١	**الهدف**	التمهيد لتطبيق ما يعرف الآن بمعيار الإبلاغ المالي الدولي **IFRS17**،	يهدف المعيار إلى توحيد المعالجات المحاسبية لعقود التأمين الواقعة ضمن نطاقه من خلال وضع مبادئ واحدة للاعتراف بها وقياسها وفقاً للوضع الحالي بالسوق وعرضها والإفصاح عنها.

٢	**النطاق**	نفس فقرات معيار الإبلاغ الدولي **IFRS17** باستثناء عقود الخدمة ذات الأتعاب المحددة.	١ – عقود التامين التي تصدرها الشركة. ٢ – عقود إعادة التامين التي تصدرها الشركة أو التي تحتفظ بها. ٣ – عقود الاستثمار التي تحتوي على ميزات المشاركة الاختيارية بشرط أن تكون الشركة مصدرة أيضاً لعقود التامين. ٤ – عقود الضمان المالي شريطة أن تستوفي تعريف عقود التأمين. ٥ – بعض عقود الخدمة ذات الأتعاب المحددة والتي يعتمد فيها مستوى الخدمة على حدث مستقبلي غير مؤكد.
٣	**القياس**	لم يحدد أنموذج موحد وإنما أشار بالرجوع للمعيار المحاسبي الدولي (٨) (السياسات المحاسبية) والتغيرات في تلك السياسات لكنه لم يلزم بها.	استعمال ثلاثة مناهج محاسبية : ١. منهج اللبنات (الكتل) الإلزامي. ٢. منهج تخصيص الأقساط الاختياري. ٣. منهج الرسوم المتغيرة .
٤	معدلات الخصم	أغلب المعدلات المستخدمة تاريخياً حتى وإن كانت هناك شركات تقوم بخصم التدفقات النقدية المستقبلية إلا على الموجودات التي تغطي التزامات عقود التأمين.	يلزم المعيار الشركات بخصم التدفقات النقدية على جميع العقود الواقعة ضمن نطاقه باستخدام معدلات خصم تعكس خصائص التدفقات النقدية الناشئة عن التزامات عقود التامين، وأيضاً تعكس القيمة الزمنية للنقود وخصائص السيولة لعقود التامين .

٥	فصل مكونات العقد	تكون شركات التأمين غير ملزمة بالفصل للخدمات سواء الضمان أو المشتقات الضمنية كما أنه غير ملزم بتجميع عقود التأمين.	يلزم الشركات بفصل هذا المكون ومعالجته وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي **IFRS9** "الأدوات المالية".
٦	تجميع العقود	لا توجد سياسة موحدة لتجميع العقود لأغراض القياس.	لأغراض القياس ينبغي على شركة التأمين في البداية تحديد محافظ لعقود التأمين بحيث تتكون كل محفظة من عقود التأمين التي تخضع لمخاطر مماثلة وتدار معاً، ثم يتم تقسيم كل محفظة كحد أدنى إلى المجموعات التالية: ١- مجموعة عقود التأمين التي تكون محملة بخسائر عند الاعتراف الأولي إن وجدت. ٢- مجموعة عقود التأمين التي لا يحتمل بشكل كبير أن تصبح محملة بخسائر لاحقاً إن وجدت. ٣- مجموعة عقود التأمين الأخرى المتبقية في المحفظة إن وجدت.
٧	تعديل المخاطر	تستخدم شركات التامين على نطاق واسع هامش المخاطرة عند قياس التزامات عقود التأمين وقد يكون هذا الهامش ضمني أو صريح.	يلزم المعيار شركات التأمين بأن تدرج تعديل المخاطر بشكل صريح وليس ضمني، كونه منفصل نظرياً عن تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية ومعدلات الخصم.

٨	**توقيت الاعتراف**	يتم الاعتراف بعقود التأمين عند بداية فترة التغطية، أو عندما تصبح الشركة طرفاً في العقد .	١- ينبغي على الشركة الاعتراف بمجموعة عقود التأمين التي تصدرها في أول فترة من: أ. بداية فترة التغطية لمجموعة عقود التأمين. ب. تاريخ استحقاق أول دفعة من حامل الوثيقة في مجموعة عقود التأمين. ٢- بالنسبة لتوقيت الإعتراف بعقود الاستثمار التي تحتوي ميزات المشاركة الاختيارية فيكون في اللحظة التي تصبح فيها الشركة طرفاً في العقد، وذلك نظراً لعدم وجود فترة ما قبل التغطية التي تتميز بها عقود التأمين والتي تتطلب عمليات تشغيلية. بالنسبة لعقود إعادة التأمين المحتفظ بها، فإذا كانت هذه العقود تغطي على أساس خسارة مجموعة عقود التأمين عندئذ يتم الإعتراف بمجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها عند بداية فترة التغطية لعقود إعادة التامين أو عند الإعتراف الأولي بعقود التأمين الأساسية أيهما أقرب، وإذا كانت مجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها تغطي إجمالي الخسائر التي تنتج عن مجموعة عقود التأمين التي تتجاوز مبلغ محدد. يتم الإعتراف بمجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها عند بداية فترة تغطيتها فقط.

	العرض في قائمة المركز المالي	لا يلزم معيار **IFRS4** بمتطلبات عرض معينة بموجودات أو مطلوبات عقود التامين، حيث أنه في ظل الوضع القائم هناك ممارسات مختلفة لعرض موجودات ومطلوبات عقود التامين في المركز المالي على الرغم من انها مبنية على اساس المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.	يتطلب معيار **IFRS17** أن يتم عرض الموجودات والمطلوبات الناشئة من مجموعات عقود التامين بالصافي لكل منها في سطر واحد كما لو كانت موجودات او التزامات عقد تأمين واحد في قائمة المركز المالي، حيث يلزم معيار **IFRS17** الشركة بأن تعرض في صلب قائمة المركز المالي وبشكل منفصل القيم الدفترية لكل من: أ- موجودات عقود التأمين المصدرة. ب- مطلوبات عقود التامين المصدرة. ج- موجودات عقود إعادة التامين المحتفظ بها .
	العرض في كشف الدخل	لا يمكن توحيد عرض إيرادات التامين، حيث تتضمن الإيرادات بند الأقساط، وهو ما لا يسمح به معيار **IFRS17** نهائياً، بالإضافة إلى أن الايرادات تتضمن مكونات الودائع .	يتم تبويب المبالغ المعترف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر إلى: ١- إيرادات التأمين ومصروفات خدمات التأمين. ٢- دخل أو مصروفات تمويل التأمين. وعليه سيكون من الممكن إجراء مقارنات بين الشركات المصدرة لعقود التامين.

أولاً : المحاسبة الإكتوارية : المحاسبة الإكتوارية تعني استخدام التحليل الإحصائي القائم على أنظمة المحاسبة، وتستخدم المحاسبة الإكتوارية بشكل أساسي في قطاع التأمين، لذا فأنها غالباً ما تسمى (محاسبة التأمين)، كما تُستخدم أيضاً في تقييم المخاطر الخاصة بالاستثمارات المالية وإدارة خطط التقاعد التي تنظمها الحكومة بالإضافة إلى إنشاء منتجات مالية مختلفة (https://discoveraccounting.org/careers/actuarial-accounting)، و تعد المحاسبة الإكتوارية نوع مبتكر من علم المحاسبة، إذ ان الأعمال الحديثة تحتاج إلى أدوات إدارة جديدة وفعالة، وهذا هو السبب الذي يجب أن يكون فيه المحاسب على معرفة ليس فقط بالمحاسبة التقليدية، وإنما يكون على إطلاع على الإمكانيات المستقبلية في تطوير الأعمال في المستقبل والسبل الممكنة لذلك للتغلب على الأزمات في ظروف عدم الاستقرار المالي (EY , 2017 : 1)، وإن توجه علم المحاسبة نحو الحسابات الإكتوارية ما هو إلا نتيجة لتطوره، حيث قادت الرأسمالية في القرن الحادي والعشرين إلى نهج محاسبة إكتواري قائم على التدفقات النقدية المستقبلية، وكذلك تقديرات بمعدلات إكتوارية تعتمد على عدد من العوامل الخارجية منها (الاقتصادية، المالية، السياسات النقدية، مستويات التضخم وتطورها) بعد أن قدمت المحاسبة المالية نهجاً ثابتاً في إعداد التقارير المالية في القرن العشرين وما سبقه (Khalid,2020: 2)، حيث توفر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الحديثة إطاراً عاماً لاستخدام التدفقات النقدية المستقبلية كأساس للتقييمات المحاسبية عند الاعتراف الأولي للأصول أو عندما يتم إعادة تقييم الأصول بالأقيام العادلة، ويتم ذلك عن طريق استخدام القيمة المرسملة (**Capitalized Value**) (Lepãdatu, 2010 :7)، والقيمة المرسملة تعني القيمة الحالية للأصل بناءً على إجمالي الدخل المتوقع تحقيقه منه على مدى عمره الاقتصادي مع خصم الأرباح المتوقعة (إعطاء قيمة أقل) بحيث تأخذ بنظر الاعتبار القيمة الزمنية للنقود، وأن الهدف الوحيد من استخدام القيمة المرسملة في التقييم المحاسبي هو ايجاد القيمة العادلة : Huston & Jadevicius , 2015 (27)، ونظراً للطبيعة الإكتوارية للقيمة العادلة، أصبح النظام الإكتواري لمحاسبة القيمة العادلة بموجب معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للإبلاغ المالي إلزامياً في العديد من المعايير نظراً لكون هذا النظام مرضٍ بما فيه الكفاية لواضعي المعايير المحاسبية (Jerman,2013:3)، والمحاسبة الإكتوارية شأنها شأن المحاسبة المالية متخصصة بجمع وتحليل البيانات، وخاصة المعلومات المالية، حيث يعمل المحاسبون الإكتواريون والمحاسبون الماليون في بعض الأحيان معاً،

ويستخدم كل منهم المعلومات التي تم إنشاؤها بواسطة الآخر في عمله، إذ ينشأ كلاهما تقارير تساعد المدراء على اتخاذ قرارات حاسمة تؤثر على مستقبل الوحدة الاقتصادية نظراً لأن مجالات خبرتهم تتداخل من خلال ضرورة معرفة الممارسات التجارية والمحاسبية الحالية والإحصاءات والاقتصاد والضرائب والقانون لأداء واجباتهم (Jogo et al , 2016 :8).

ثانياً : المحاسب الإكتواري : المحاسب الإكتواري أو الخبير الإكتواري هو المهندس المالي والمعماري في عالم المؤسسات المالية، فهو المنوط به تصميم، وبناء، وحفظ المؤسسات المالية بما يمكنها من الصمود أمام تقلبات التذبذب والتضخم والتغير السريع في أسعار الفائدة والمشاكل التي تطرحها تغيرات أنماط المعيشة والموت، حيث يستخدم الإكتواري التقنيات المالية والإحصائية لحل المشكلات التجارية والمتضمنة النظر في الأحداث المستقبلية واحتمالية حدوثها، ووقت حدوثها، وحجم الأموال الواجب وضعها جانباً تحسباً لتغطية النفقات في حال وقوع تلك الأحداث (جار الله، ٢٠١٨: ١٨)، ويعد عمل المحاسب الإكتواري شيء أساس وهام في قطاع التأمين، فهو لا يقدم الإحصائيات الخاصة فقط وإنما يتعامل بكافة المسائل المالية والفنية والإدارية، ويعتبر مسؤولاً مسؤولية مبنية في ضوء ما يقدمه لشركة التأمين من نصائح وملاحظات في القبول، وفي أعمال أنظمة الرقابة والإشراف (القصير، ٢٠٢٠ : ١٧)، يتولى الخبراء الإكتواريين تطوير وإعداد نماذج عمل مالية تتيح تحديد السيناريوهات المستقبلية المحتملة وما تنطوي عليها من مخاطر، سواء كان الأمر متعلقاً بحالات طارئة أو كوارث طبيعية، ويتيح ذلك للشركات أن تركز على تحقيق النمو وللحكومات أن تركز على الحوكمة الرشيدة، بينما يتيح للأفراد أن يعيشوا حياتهم بثقة وراحة بال، وباختصار يمكننا القول أن الخبراء الإكتواريين خبراء في تصميم وتقييم برامج وخطط الأمن المالي، ولطالما اقترنت مهنة الخبراء الإكتواريين بقطاع التأمين بصورة تقليدية، نظراً للتركيز على توفير منتجات وحلول تساعد الناس والشركات والحكومات في إدارة المخاطر التي يتعرضون لها (أجايي، ٢٠١٣ :١)، ومن الجانب اللغوي وحسب قاموس المعاني فأن أصل كلمة إكتواري (**Actuary**) التي تدل على الخبير الإكتواري أو الخبير بشؤون التأمين هي من الكلمة اللاتينية (**actuarilus**)، والتي تدل على الموظف الرسمي المكلف بالاكتتاب بعملية التأمين والذي يتحمل مسؤولية وقوع الخطر(ابو القاسم، ٢٠١٨ :٤٢)، وتم إطلاق الكلمة لأول مرة سنة ١٧٧٥ على أحد ممارسي الرياضيات في شركة للتأمين بلندن خلال القرن الثامن عشر، ومع مرور الوقت تمكن هؤلاء الإكتواريون من لعب دور مهم في التأمينات

العامة (كالحرائق ،والحوادث الشخصية، والأخطار المختلفة) بالإضافة الى التطبيقات المتعلقة بالمصارف، وكانت نشأة أول جمعية للإكتواريين في لندن سنة ١٨٤٨، و أرتفع هذا العدد مع نهاية القرن لتصل إلى عشر جمعيات وانتشرت في الكثير من الدول الأوربية والأمريكية والآسيوية على السواء(www.actuaries.org).

ثالثاً : خدمات المحاسبة الإكتوارية: تلعب المحاسبة الإكتوارية دوراً مهماً في العديد من قطاعات الأعمال ويمكن إيجاز أبرزها بالاتي:

١- **المحاسبة الإكتوارية في شركات التامين:** يكون عمل المحاسب الإكتواري بالدرجة الأساس في شركات التأمين وذلك لغرضين أساسيين الأول هو ضبط تكلفة أقساط التامين والثاني هو المحافظة على احتياطي كافي لدفع أي تعويض ينتج عن التأمين، بمعنى خلق حالة من الموازنة بين هذين الهدفين (جميل، ٢٠١٦ :١١)، ومن الجدير بالذكر بإن عملية تسعير الخدمة التأمينية تعد من أصعب ما يواجه مكتتبي التامين إذ عليهم ان يعرفوا مسبقاً مقدار الخسائر المتوقعة والمحتملة من تحقق كل خطر على حدة وهذه الخسائر يغطيها ما يعرف بالقسط الصافي، وإذا أضيف لهذا القسط مجموعة من الإضافات كالمصروفات الإدارية والعمومية ونسبة معينة للربح وغيره من الإضافات نتج عنه (**القسط التجاري**) وهو المبلغ الذي يدفعه حامل الوثيقة إلى شركة التأمين نظير حمايتها له من خطر مؤمن ضده، وهنا يأتي دور المحاسب الإكتواري باحتساب أسعار التأمينات المختلفة مع مراعاة أن يكون سعر التامين منافساً من جهة وكافياً لتغطية الخطر المؤمن ضده على أن يدر بعض الربح (سلام وموسى، ٢٠١٠: ١٥٧و٢٠٨).

٢- **المحاسبة الإكتوارية في المصارف:** بالرغم من أن معظم الإكتواريين المؤهلين يختارون العمل في صناعة التامين، لان مهاراتهم تحظى بتقدير كبير في قطاع المصارف الاستثمارية، إذ يميل القطاع المصرفي الاستثماري إلى أن يكون شديد التقلب ولا يمكن التنبؤ به بسبب تعامل هذه المصارف مع الكثير من المخاطر مثل (المخاطر أثناء الاستثمار في سوق الاوراق المالية أو المخاطر أثناء عملية الاندماج)، حيث يمتلك المحاسب الإكتواري الخبرة في توقع التدفق النقدي المستقبلي باستخدام نماذج إحصائية مدعومة علمياً وكذلك في تقييم قدرة العميل على سداد القرض

بنجاح أو التنبؤ بالقدرة على التخلف عن سداد القرض، ويكون هذا مفيداً خاصةً عند تمويل الشركات وبيان قدرتها على سداد القروض الضخمة (Saint,2018: 3).

٣- **المحاسبة الإكتوارية في مجال التدقيق الخارجي:** تستخدم الشركات عبر الصناعات المختلفة العديد من الخبراء الداخليين والخارجيين للمساعدة في تطوير التقديرات المحاسبية المطلوبة في بياناتها المالية، وفي أثناء إجراء عمليات تدقيق البيانات المالية للشركات فأن كثيراً ما يستخدم المدققون عمل المحاسب الإكتواري كدليل على التدقيق، حيث يكون هؤلاء الإكتواريين مسؤولين عن تقدير التزامات المطالبات المستحقة والتي عادة ما تكون أهم الالتزامات في الميزانية العمومية وخصوصاً لشركات التامين حيث يجب على المدققين تنفيذ إجراءات لتقييم معقولية وملائمة عمل المحاسب الإكتواري للوحدة الاقتصادية (Liu , 2019 : 1).

٤- **المحاسبة الإكتوارية في الأسواق المالية** يلعب المحاسبون الإكتواريون دوراً مهماً في الأسواق المالية من خلال تقييم المخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات والمنتجات المالية، حيث يستخدم المحاسبون الإكتواريون المعلومات الإحصائية والجداول الإكتوارية لتقدير معدل العائد المحتمل على الاستثمار، إذ تحمل بعض الاستثمارات نسبة عالية من المخاطر مثل الأسهم والأوراق المالية، ولكنها تحمل ايضاً عائداً مرتفعاً، ويعمل المحاسب الإكتواري على تحديد المخاطر المحتملة بمنتج أو استثمار مالي معين، وما إذا كان يمكن للشركة استيعاب تلك المخاطر، اذ يتم الكشف عن المستوى الفعلي للمخاطر التي تتعرض لها الوحدات الاقتصادية من خلال إجراء تحليل إكتواري للمخاطر للتوصل إلى استنتاج مستنير (Young ,2009 :14).

٥- **المحاسبة الإكتوارية وخطط المعاشات التقاعدية:** تلعب المحاسبة الإكتوارية دوراً مهماً في حساب المدفوعات الدورية التي يجب على الوحدة الاقتصادية دفعها لتمويل استحقاقات معاشات الموظفين، ويتم ذلك من خلال الأساس الإكتواري للمحاسبة الذي ينص على أن إجمالي المساهمات من الوحدة بالإضافة إلى عوائد الاستثمار على أصول التقاعد يجب أن تتطابق مع المساهمة السنوية المطلوبة من صندوق التقاعد (Twin, 2019 : 1)، وكذلك تلعب المحاسبة الإكتوارية دوراً حيويا باحتساب ما يسمى (تعهد المنافع المخططة) وهو مفهوم محاسبي يشير الى القيمة الحالية للالتزامات المستقبلية لمعاش الموظف التقاعدي وقيمة الخصم،

بفرض أن يواصل الموظف ويساهم في خطة المعاشات التقاعدية التي سوف تزداد طردياً مع زيادة راتبه (Fortune ,2005 : 15).

المبحث الثالث : جودة معلومات المحاسبة الإكتوارية في ظل تبني معيار IFRS17 "عقود التأمين"

اولاً : جودة المعلومات المحاسبية : حدد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (**FASP**) الصادر عام ١٩٦٦ أهم الخصائص التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية لكي تصبح ناجحة بملائمة المعلومات (**Relevance**) ودرجة الاعتماد عليها أو الوثوق بها (**Reliability**)، كما أن مستوى جودة المعلومات لا يعتمد على الخصائص الذاتية للمعلومات فقط (الملائمة والموثوقية)، بل يتعداها على خصائص تتعلق بمتخذي القرار(مستخدمي المعلومات) وتعتمد فائدة المعلومات لمتخذي القرارات على العديد من العوامل التي تتعلق بمجال الاستعمال للمعلومات وطبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجونها (عبد الله، ٢٠١٥: ٣٢)، إن جودة المعلومات المحاسبية تعتمد على الخصائص النوعية لهذه المعلومات حيث تؤدي دورين إحداهما دور تقييمي (استخدام المستثمرين المحتملين التقارير المحاسبية في تقدير التوزيعات المستقبلية المتوقعة) والآخر دور إشرافي (اعتماد حملة الأسهم الحاليين على نفس التقارير لمراقبة تجنب الإدارة للمخاطر) (مليجي، ٢٠١٤ : ٨).

ثانيا: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: تتمثل جودة المعلومات المحاسبية بالخصائص النوعية التي تتميز بها تلك المعلومات أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتعزيز نوعية تلك المعلومات، حيث يؤدي توفر هذه الخصائص إلى مساعدة الجهات المسؤولة عن وضع المعايير المحاسبية، كما تساعد المسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية بديلة، بالإضافة إلى تقييم فائدة المعلومات المحاسبية على أساس أهداف التقارير المالية في مساعدة المستخدمين الخارجيين في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالوحدات الاقتصادية (النوري، ٢٠١٨ : ٤٨)، وبهذا أصبحت المعلومات مورداً جوهرياً في العصر الحالي،

فإذا أرادت الوحدة الاقتصادية أن تبقى فعليها أن تجمع وتخزن وتعالج كماً هائلاً من المعلومات، أما إذا أرادت التفوق فيجب عليها أن تكون سباقة في الحصول على المعلومات، ولكي تقوم هذه الأخيرة بدورها فيجب أن توفر بعض الخصائص الأساسية والثانوية للمعلومة (مقدم، ٢٠١٦ : ٨)، والتي تتلخص بالاتي :

١- الخصائص النوعية الأساسية في إطار معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS17

أ- **الملائمة:** لكي تكون المعلومات ملائمة يجب أن تكون ذات صلة بصنع القرار من قبل المستخدمين ، ولكي تكون هذه المعلومات ذات صلة يجب أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين من خلال مساعدتهم على تقييم الاحداث الماضية أو الحالية أو المستقبلية، للتأكيد أو لتصحيح تقييماتهم السابقة، حيث تتأثر أهمية المعلومات بطبيعتها وأهميتها النسبية، كما تعتبر المعلومات ملائمة عندما يؤثر حذفها أو تحريفها على القرارات الاقتصادية للمستخدمين (Cosmen, 2015 : 169)، **وإن الهدف الرئيسي لمعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS17 هو التأكد من أن الوحدة الاقتصادية توفر معلومات ملائمة لقرارات المستخدمين والتي تمثل عقود التامين بأمانة، حيث توفر هذه المعلومات أساساً لمستخدمي البيانات المالية لتقييم تأثير عقود التأمين على المركز المالي والاداء المالي والتدفقات النقدية للوحدة الاقتصادية، (Deloitte, 2017: 1)**، ولكي تكون المعلومات ملائمة يلزم أيضاً توفر خصائص فرعية ثلاث تمثل مكونات خاصية الملائمة وهي كالآتي:

(اولاً) القيمة التنبؤية: وقد عرفها مجلس معايير المحاسبة الدولي **(IASB)** القدرة التنبؤية بأنها " خاصية المعلومات التي تساعد المستخدمين على زيادة احتمال تصحيح تنبؤات نتائج أحداث ماضية أو احداث لاحقة (اليوسفي، ٢٠١٩ : ٢٥٢)، كما يشمل التنبؤ إعطاء مؤشرات رصينة عن المستقبل في الظروف الطبيعية، وكلما كانت هذه المؤشرات قوية وقريبة للواقع كانت أكثر ملائمة لأنها تتيح لمستخدميها مراقبة الأداء المستقبلي ومعرفة الانحرافات ومواضعها وأسبابها ومن ثم القيام بمعالجتها (الزبيدي، ٢٠٢٠ : ٥١)، **ويبدو ذلك واضحاً عند تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS17، من خلال البيانات التي يقدمها المحاسب الإكتواري لشركات التأمين والتي تعالج بأحد مناهج القياس الخاصة بهذا المعيار والتي تكون مخرجاتها عبارة عن معلومات**

ذات قيمة تنبؤيه مثل هامش الخدمة التعاقدي (CSM) وتعديل المخاطر للمخاطر غير المالية (RA).

(ثانياً) القيمة التوكيدية: وفقاً لمجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) تكون المعلومات ذات قيمة توكيدية إذا كانت توفر تغذية عكسية وتؤكد أو تغير من تقويمات سابقة وتسمى هذه الخاصية بالقيمة الارتدادية أو الارتجاعية، وتكون المعلومات ذات قيمة استرجاعية إذا ساعدت مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة التوقعات السابقة ومن ثم إمكانية تقييم نتائج القرارات التي بنيت على أساس هذه التوقعات.

(ثالثاً) الأهمية النسبية (المادية): تعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو التحريف بها قد يؤدي إلى التأثير على القرارات التي يتخذها المستخدمون، حيث أن المعلومات لا تعد ذات أهمية نسبية إذا لم يتم تقييم حجم وأهمية البند المعني بالإفصاح عنه ومع ذلك فأنه من الصعب تقديم إرشادات صارمة في الحكم عندما يكون البند مادياً أم لا (Kieso et al, 2018 : 72) ، **و سوف تتحقق خاصية الأهمية النسبية في ظل تبني معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS17 بصورة أكثر فاعلية ، إذ أن من متطلبات الإفصاح لهذا المعيار تلزم الوحدة الاقتصادية أن تفصح عن المعلومات النوعية والكمية في القوائم المالية والمتضمنة المبالغ المعترف بها في بياناتها المالية للعقود، والأحكام الجوهرية والتغييرات في تلك الأحكام IFRS17، وطبيعة ومدى المخاطر من العقود التي تقع ضمن نطاق معيار الابلاغ المالي الدولي IFRS17 (EY, 2019 : 4578).**

ب-التمثيل الصادق: ويعرف التمثيل الصادق بأنه " اتفاق بين القياس أو الوصف والظاهرة التي ترمي إلى التمثيل والتي تدعى أحياناً الصلاحية " ، حيث أن التمثيل الصادق يتحقق عند وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها (يعقوب وحسن، ٢٠١٩: ٧)، ولقد أوضح مجلس معايير المحاسبة المالية بأن المعلومات المحاسبية هي نتيجة قياسات تقريبية وليست قياسات دقيقة، فهي تستوجب العديد من التقديرات والتلخيصات والتصنيفات والأحكام الشخصية، ويتطلب الصدق في العرض تجنب التحيز في عملية القياس وتجنب تحيز القائم بعملية القياس سواء بقصد أو بغير قصد، فالتحرر من التحيز يتطلب أن تكون المعلومات على أكبر قدر

ممكن من الاكتمال أي عدم إهمال أي من الظواهر المهمة عند القيام بإعداد القوائم المالية ولا يعني بالاكتمال هنا الاكتمال المطلق نظراً لصعوبة تحقيقه مراعاة لأمور متعددة منها أهمية بعض العناصر فيما يتعلق بالمستخدمين والفائدة المتوخاة من الإفصاح عن هذه العناصر مقابل التكلفة المتوقع تحملها (النجار، ٢٠١٢ : ٢٧)، **ويرى الباحثان إن متطلبات الاعتراف بإيرادات التأمين وفقاً لمعيار IFRS17 الخاص بالأداء المالي سوف يصور بأمانة أداء شركة التأمين في تقديم الخدمات، إذ أن التزامات التغطية المتبقية تمثل الالتزام بتوفير تغطية لفترة مستقبلية والخدمات الأخرى اللازمة للوفاء بالعقد، واستبعاد الجزء من التزامات التغطية الذي لا يتعلق بالتدفقات النقدية التي من المتوقع أن تولد إيرادات مثل دخل أو مصروفات تمويل التأمين وخسائر مجموعات عقود التأمين المحملة بالخسائر**، وحتى تصور المعلومات المالية الأحداث والعمليات والظواهر بصدق يجب أن تكون كاملة ومحايدة وخالية من الاخطاء ولا يتوقع أن تتحقق هذه الصفات بالكامل لكن المقصود أن تتحقق لأقصى قدر ممكن و التالي وصف لكل نوع من هذه الخصائص الفرعية :

(أولاً) الاكتمال : تعني خاصية الاكتمال أن جميع المعلومات التي تكون ضرورية للتمثيل الصادق يجب أن تقدم كاملة، وإن الحذف لأي منها يمكن أن يتسبب في أن تكون المعلومات خاطئة أو مضللة وبالتالي لا تكون مفيدة لمستخدمي التقارير المالية (Keiso et al, 2018 : 74) ، و**يتطلب معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS17 قياس القيمة الحالية المعدلة حسب المخاطر في نهاية كل فترة تقرير بناءً على التدفقات النقدية المقدرة أي القيمة الحالية للتدفقات الناشئة عن عقود التأمين، حيث تفي الوحدة الاقتصادية بالتزامها المعدل بالمخاطر، حيث أن استخدام نموذج قياس القيمة الحالية المعدل حسب المخاطر لالتزام عقد التأمين يوفر تقريراً شفافاً عن التغييرات في ذلك الالتزام ومعلومات كاملة حول التغييرات في التقديرات، بالإضافة إلى قياس القيمة الاقتصادية للخيارات والضمانات الموجودة في العقود (Deloitte, 2017 : 15).**

(ثانياً) الحياد : وتعني عدم التحيز في اختيار أو عرض المعلومات المالية بأن يشوبها تلاعب أو أن تكون مؤكدة أو غير مؤكدة، لزيادة تلقي المعلومات المالية بشكل إيجابي أو غير إيجابي من قبل

المستخدمين، وهذا لا يعني أن خاصية الحياد للمعلومات ليس لها غرض أو ليس لها تأثير على سلوك المستخدمين، بل على العكس من ذلك تكون لهذه الخاصية القدرة على إحداث تغيير في قرار المستخدمين (EY, 2019: 52)، **يعد تقدير القيمة المتوقعة للتدفقات النقدية المستقبلية أحد العناصر الأساسية في تقييم التزامات عقود التأمين للتدفقات النقدية غير المؤكدة، حيث يعتبر مفهوم القيمة المتوقعة بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS17 تقديراً غير متحيز للمتوسط الإحصائي والذي يوصف أيضاً بالقيمة المتوقعة المرجحة بالاحتمالية، تكمن أهمية هذا التقدير في كونه غير متحيز في تجنب إدراج أي مخصص ضمني أو صريح أو تعديل أو هامش للمخاطرة أو عدم اليقين، إذ يجب أن تكون الاحتمالات الأساسية في القيمة المتوقعة المرجحة بالاحتمالية خالية من التحيز أو الاعتبارات التي يمكن وصفها بأنها متحفظة أو حساسة للمخاطر، و يأخذ التقدير غير المتحيز في الاعتبار المعرفة الحالية حول النتائج المحتملة والاحتمالات الواقعية غير المتحيزة لمثل هذه النتائج (Deloitte,2017 : 16).**

(ثالثاً) الخلو من الأخطاء : وتعني عدم وجود أخطاء أو سهو في وصف الظاهرة أو العملية المستخدمة لإنتاج المعلومات الخاصة بالتقارير المالية، ولا يقصد بذلك أن تكون هذه المعلومات دقيقة من جميع النواحي، وإنما يكون على معدي المعلومات بذل قصارى جهدهم لإنتاج معلومة ذات تمثيل صادق وخالية من الاخطاء (Weetman, 2019: 84)، **ويرى الباحثان أن القوائم المالية لا يمكن أن تكون خالية تماماً من الأخطاء باعتبار أن الظواهر الاقتصادية تقاس عادةً في ظل ظروف عدم التأكد، حيث تستلزم العديد من الافتراضات والتقديرات ، لذا يكون من الضروري فحص الأدلة التي تبرر هذه الافتراضات والتقديرات التي تعد على أساسها القوائم المالية، وبالنظر لموضوعية هذه الأدلة يمكن الحكم على تلك القوائم المالية بأنها خالية من الأخطاء، وهنا يأتي دور المحاسب الإكتواري في التعامل مع عدم التأكد والمخاطر المالية، حيث يقوم بتصميم نماذج ومخططات إكتوارية تساعد في التحكم في المخاطر المالية أو حالات عدم التأكد المستقبلية، لذا يمكن وصف الكثير من أعمال المحاسب الإكتواري على أنها (ادارة مخاطر)، أي تقييم احتمالية الاحداث الاقتصادية والتكاليف المرتبطة بها.**

٢- الخصائص التعزيزية

أ – قابليـــة المقارنـــة : لكـي تكتـمل فائـدة المعلومـات المحاسـبية فأنـه لابـد مـن ثبـات الوحـدات الاقتصاديـة علـى استخدام أسلوب محاسبي معين ومن فترة إلـى أخرى، لأن ذلك يساعد مستخدمـي المعلومات الماليـة على تفسير التغيرات، بالإضافة إلى امكانيـة مقارنـة القوائم الماليـة عبر الزمن من أجل تحديـد الاتجاهات فـي المركز المالي وفـي الأداء (عيسـى وموسـى،٢٠١٨ : ٢٩٨) لذلك تعرف القابلـية علـى المقارنـة بأنهـا خاصيـة محاسـبية تمكـن المستخدميـن مـن تحديـد جوانـب التشـابه أو الاختلاف الأساسية فـي الظواهـر الاقتصاديـة طالما أنـه لم يتـم إخفاء هذه الجوانب باستخدام طرق محاسبية غير متماثلة (اسماعيل ونعوم،٢٠١٢:٢٩٦)، **على العكس تماماً من معيار الإبلاغ المالي الـدولي IFRS4، فـان قابليـة المقارنـة قـد ازدادت فـي ظـل تبنـي معيـار الإبـلاغ المـالي الـدولي IFRS17، حيث ستطبق شركات التأمين سياسة محاسبية متسقة على جميع عقود التأمين، كما سوف يتم قياس عقود التأمين بين شركات التأمين المختلفة بطريقة متسقة في مختلف البلدان، بالإضافة إلـى ذلـك يـوفر معيـار الإبـلاغ المـالي الـدولي IFRS17 مبـادئ ثابتـة لجميـع جوانـب المحاسـبة عـن عقـود التـأمين، الأمـر الـذي يـؤدي إلـى إزالـة التناقضـات الموجـودة ممـا يـوفر للمستخدمين والمحلـلين معلومات مقارنـة للشركات، والعقود، والصناعات الأخرى (IASB,2017 :2).**

ب – قابليـة التحقـق : تكون المعلومات المحاسبيـة قابلـة للتحقـق منهـا، عندما تتوفـر نتائـج يمكـن التحقق منهـا عن طريق طرف مستقل باستخدام نفس القياس، حيث تتطلب هذه الخاصيـة أن تكون البيانات في شكل يسمح للأشخاص الذين يعملون بصفـة مستقلة الوصول إلى نفس المقاييس والنتائج من فحص تلك البيانات والأدلـة والسجلات، وليس المقصود بذلك الوصول إلى التطابق التام للنتائج وإنما يكون هنالك بعض الاختلافات في حدود معينة (سالم وأحمد، ٢٠١٣ : ٩٣) .

ويـرى الباحثـان أنـه لكـي تتحقـق خاصيـة قابليـة التحقـق، لا بـد مـن أن تكـون مـدخلات النظـام المحاسبي الخاص بالوحدة الاقتصادية ذات جودة عاليـة، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى معلومات ذات جودة عالية، ولا يقتصر الأمر على خاصية القابلية للتحقق فحسب، وإنما على كل الخصائص النوعية للمعلومـات المحاسـبية أساسـية كانـت أم تعزيزيـة، وأن الأنظمـة المحاسـبية الحديثـة المبنيـة علـى المعايير المحاسبية تحتـاج إلـى نـوعين مـن البيانـات، فعليـة و إكتواريـة، فالبيانـات الفعليـة هـي مـن

تخصص المحاسب المالي والتي تنتج عنها معلومات محاسبية فعلية عند إعداد التقارير المالية، أما بالنسبة للبيانات الإكتوارية فهي من البيانات التي تحتاج خبرة عالية لإنتاجها، لأنها تؤدي إلى إنتاج معلومات تقديرية واحتمالية، لذا يجب أن تتمتع بخصائص الجودة العالية حتى تواكب البيانات الفعلية نظراً لحاجة المعايير المحاسبية الحديثة والمستخدمين إلى هكذا نوع من المعلومات المستقبلية، وهنا يأتي دور المحاسب الإكتواري الذي يكون مسؤولاً عن تزويد الوحدة الاقتصادية بما يتمتع به من خبرات بالبيانات الإكتوارية ذات الجودة العالية.

ج- التوقيت المناسب: هو توفير المعلومات في حينها قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات، فمن البديهي أنه إذا لم تتوفر المعلومات عند الحاجة إليها فلن يكون لها تأثير على القرار، ومن الضروري أن يتوفر لمختلف المستخدمين ما يلزمهم من المعلومات الملائمة للقيام بتنبؤاتهم واتخاذ قراراتهم، إذ أن مفهوم الملائمة يحتوي ضمناً على عامل التوقيت، ومع ذلك يجب التركيز على التوقيت المناسب الذي يعتبر عامل مهم من عوامل جودة المعلومة المحاسبية (قسوم،٢٠١٧: ٦٦)، **في هذا الصدد، سوف تلعب المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية والمعالجة بموجب معيار الابلاغ المالي الدولي IFRS17 دوراً هاماً لكل من حاملي الوثائق وشركة التأمين (أي مساهميها) والمستثمرين وفي الوقت المناسب، فبالنسبة لحاملي الوثائق يكون من الضروري لهم أن يدركوا ما إذا كانت شركة التأمين ستكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية على المدى الطويل أو على الأقل خلال فترة العقد، أما بالنسبة للمساهمين فأن طبيعة المعلومات التي يحتاجوها تتبلور فيما إذا كانت عقود التأمين تؤدي إلى تحقيق أرباح على المدى القصير أو الطويل بالإضافة إلى معلومات خاصة بتوزيعات الأرباح، أما بالنسبة للمستثمرين فأنهم يفضلون المعلومات المحاسبية المتأصلة في القيمة الإكتوارية للأعمال غير المحققة والتي تسمى القيمة المضمنة Embedded Value (EV) والتي تشكل قيمة شركة التأمين التي لم يتم الكشف عنها بعد من الناحية المالية، الأمر الذي يؤثر في قراراتهم الاستثمارية عند توفر معلومات عن القيمة المضمنة في الوقت المناسب(Zimmermann et al,2015:211 -212).**

د- قابلية الفهم : وتفترض هذه الخاصية أن لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية بعض المعرفة في الأعمال والأنشطة الاقتصادية والمحاسبية، وأن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من

العناية ومهما يكن، فأنه يجب عدم استبعاد المعلومات المهمة والملائمة لحاجات متخذي القرارات التي يجب تضمينها في التقارير المالية اعتماداً على أنه من الصعب جداً فهمها من قبل المستخدمين العاديين كونها تحتوي على بعض التعقيد، وبما أن الإطار المفاهيمي هو الدليل والمرشد لوضع المعايير المحاسبية، فأن تحقيق خاصية القابلية للفهم تعتبر تحدي لواضعي المعايير، ليتأكدوا بأن المعايير التي طوروها لتعالج المواضيع الحساسة والمعقدة تنتج تقريراً مالياً وإفصاحاً مالياً مفهوماً (صالح،٢٠٠٩ : ٣٦ – ٣٧)، و **يحرص معدو معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 17 أن تتضمن القوائم المالية الناتجة عن تطبيق المعيار على كل المعلومات الملائمة التي تزيد من قابلية فهم مستخدمي هذه المعلومات سواء للمركز المالي للشركة في تاريخ التقرير، أو للأداء المالي للشركة خلال فترة التقرير، كما يحرص هؤلاء المعدين على عدم التقليل من القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية عن طريق حجب المعلومات المادية باستخدام لغة غامضة او غير مفهومة، أو من خلال دمجها مع المعلومات غير المادية بحيث يصعب على المستخدم تحديد المعلومات المادية، أو عن طريق تجميع العناصر المادية والتي تكون مختلفة من حيث طبيعتها ووظيفتها (KPMG, 2019 : 4) ويرى الباحثان أن احد أهم الاسباب لتأجيل تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS17 من عام (٢٠٢١ – ٢٠٢٣) يعود إلى خاصية القابلية للفهم، نظراً للكم الهائل من المعلومات المحاسبية التي سوف ينتجها هذا المعيار والتي يغلب عليها طابع التقدير والاحتمالات، نظراً لطبيعة عمل شركات التأمين التي تتسم بالمخاطرة واللاتأكد، لذا فهي تستعين بخبرات المحاسب الإكتواري في التعامل مع البيانات الإكتوارية للإنتاج معلومات ملائمة تفيد المستخدمين في اتخاذهم لقراراتهم المستقبلية، وعليه يحتاج هؤلاء المستخدمين إلى مزيد من الوقت لفهم وإدراك الجوانب الإكتوارية الخاصة معيار الابلاغ المالي الدولي IFRS17 حتى وأن كان لديهم خبرة محاسبية جيدة لأن فهم المعلومة يؤثر إيجاباً على قرارات المستخدم.**

المبحث الرابع. الاستنتاجات و التوصيات

اولاً: الاستنتاجات:

١- تعتبر المحاسبة الإكتوارية نوع مبتكر من علم المحاسبة ، وأن توجه علم المحاسبة نحو الحسابات الإكتوارية جاء نتيجة لتطوره واعتماده الرئيسي على المعلومات المستقبلية وخصوصاً في قطاع التأمين.

٢- يلعب المحاسب الإكتواري دوراً هاماً في تقييم المخاطر المستقبلية لشركات التأمين ، وكذلك وضع تسعيرة التأمين بطرق مختلفة والتي تعتبر أصعب ما يواجه مكتتبي التأمين.

٣- قام معيار الإبلاغ المالي الدولي **IFRS17** بفصل مكونات الاستثمار عن أقساط التأمين ومعالجتها كأدوات مالية على وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي **IFRS9** " الأدوات المالية" ، مما يوفر معلومات ملائمة للمستخدمين عن النشاط الحقيقي لشركات التأمين عينة البحث.

٤- حدد معيار الإبلاغ المالي الدولي **IFRS17** ثلاثة مناهج قياس ، أحدها إلزامي التطبيق متمثل بمنهج اللبنات (**BBA**) وهو منهج القياس العام لمعيار **IFRS17**، والثاني خاص فقط لعقود الاستثمار ذات ميزة المشاركة الاختيارية وهو منهج الرسوم المتغيرة (**VFA**)، في حين يوجد منهج قياس ثالث اختياري التطبيق وبديل للمنهج العام وهو منهج تخصيص الأقساط (**PAA**) والذي يطبق على العقود قصيرة الأجل والتي لا تتعدى سنة واحدة.

ثانياَ: التوصيات:

١- ضرورة تفعيل دور المحاسبين الإكتواريين في شركات التأمين المحلية نظراً لطبيعة عمل هذه الشركات من حيث درجة اعتمادها على التقديرات المحاسبية المستقبلية.

٢- ضرورة تطوير قدرات المحاسب المالي ليس فقط على صعيد المحاسبة التقليدية، وإنما على صعيد الإمكانيات المستقبلية الخاصة بتطوير الأعمال في المستقبل والسبل الممكنة لذلك من أجل التغلب على الأزمات المستقبلية.

٣- ضرورة إقامة ندوات ومؤتمرات تعريفية لبيان مفهوم المحاسبة الإكتوارية كحقل معرفي جديد وكتحديث لعلم المحاسبة.

٤- ضرورة قيام مكاتب المحاسبة والتدقيق الكبرى (KPMG ، PWC ، Deloitte ، EY) بإصدار المزيد من الإرشادات لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي **IFRS17** لكي تكون مرجعاً لمعدي التقارير المالية لشركات التأمين ومراقبي الحسابات.

المصادر

أولاً : الرسائل و الأطاريح والدوريات:

١- ابو القاسم، حيدر أحمد، "**أهمية تخمين المخاطر(الإكتوار) في اتخاذ القرار الاستثماري**"، رسالة ماجستير، كلية الإدارة و الاقتصاد- الجامعة المستنصرية، دراسة تطبيقية للمحفظة الاستثمارية لشركة التأمين العراقية العامة ، بغداد **٢٠١٨**.

٢- أجايي، ديبو، "**الخبراء الإكتواريين في منطقة الخليج**"، التأمين للعرب، **٢٠١٣**.

٣- بو فليح، نبيل، " **محاسبة شركات التأمين من منظور معايير المحاسبة الدولية**"، بحث منشور في الملتقى الدولي السابع ، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، كلية العلوم الاقتصادية ، العلوم التجارية، و علوم التسيير، ٢٠١٢.

٤- جار الله، سيناء أحمد، "**دور الخبير الإكتواري في الشركات المالية**" ، كلية التربية للبنات، الجامعة العراقية، **٢٠١٨**.

٥- سامية، محمدي، " **النظام القانوني لعقد التامين**" رسالة ماجستير، جامعة زيان عاشور، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٧.

٦- سامية، معزوز، " **قرار اعادة التامين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات**" **CAAT** "، رسالة ماجستير، جامعة منتو ري ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، **٢٠٠٦**.

٧- شهرزاد، صالحي ، "**نمذجة تسعير حوادث السيارات- دراسة قياسية على الشركة الجزائرية للتأمينات SAA**"، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف ١، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، **٢٠١٥**.

٨- عبد العال، مها محمد علي، "**الحماية القانونية للطرف المذعن في عقد التامين**" ، **٢٠١٧**.

٩- عداي، نور شدهان،" **قطاع التأمين في العراق الامكانيات و التحديات**"، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسات الاقتصادية، ٢٠١٥.

١٠- عودة ، بوسحابة، " تطور عقد التأمين في ظل التشريع الجزائري، جامعة عبد الحميد ابن باديس بمستغانم، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم التأمينات و المسؤولية، ٢٠١٧.

١١- فاتح، طايلب،" **محاسبة شركات التأمين في ظل المعايير المحاسبية الدولية – دراسة حالة الشركة الجزائرية التأمين واعادة التأمين CAAR – 2012** ، جامعة محمد بوقرة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، ٢٠١٥.

١٢- قسوم، حنان،" **اسهامات النظام المحاسبي المالي في تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المالية**"، **مجلة مجاميع المعرفة، ٢٠١٧.**

١٣- المعهد المالي، " مدخل الى اساسيات التأمين"، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٦.

١٤- مكناس، جمال، " عقد التأمين العادي (ذو القسط الثابت)"، www.arab-ency.com، 2020.

١٥- ناصف، حسان، " **دور شركات التامين في محاولة مكافحة الاحتيال – دراسة تطبيقية على شركات التامين في الجزائر**" ، اطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوقرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، ٢٠١٨.

١٦- جميل، رافي نزار، " **المحاسبة الإكتوارية ودورها في تعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية**"، **٢٠١٦.**

١٧- النوري، علي ناصر ثابت، **تأثير تبني تطور المعايير الدولية للإبلاغ المالي في جودة المعلومات المحاسبية و انعكاسها على كفاءة قرارات الاستثمار في البيئة العراقية**"، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الادارة و الاقتصاد، **٢٠١٨.**

١٨-

ثانياً : المصادر الاجنبية:

1- Berry,Dyble,Er,Ghosh,Iftode,Malde,Mirin,Pelsser,Qin,Stansfield,Tan,Thorpe, Walton ,Yousuf, "**The IFRS 17 Contractual Service Margin, A Life Insurance Perspective**" , 2020.

2- Deloitte, "**IFRS 17 – Insurance contacts**" 2017.

3- EFRAG," **IFRS 17 Insurance Contracts and of the Release of the Contractual Service Margin**" , 2018.

4- EY, " **IASB issues IFRS 17 – the new standard for insurance contracts**" 2017.

5- EY, " **IFRS 17- How the insurance industry is assessing and adopting the standard** " , 2018.

6- EY, " **IFRS 17- How the insurance industry is assessing and adopting the standard** " , 2018 .

7- Grant Thornton, " **Implementation of IFRS 17 Insurance Contracts**", 2020

8- Huston, simon, Jadevicius, Arvydas, " **Capitalisation: reflections and practice for Project appraisal**" , www.researchgate.net , 2015 .

9- **IAA**, " **Enterprise Risk Management Programs and IAIS Insurance Core Principles**" , 2017.

10- IAA, **International Actuarial Note on Application of IFRS 17 Insurance contracts. WWW.actuaries.org** , 2018.

11- Jerman, Lambert, " **Fair value: actuarial accounting for the markets or for the accountants, Jermanlb@club-internet.fr** , 2013

12- JUGU, yohanna, Suleiman, Ajita, "**Accounting & Actuarial science An Empirical search for the meeting point**" , 2016 .

13- Khalid, Omer, " **Role of actuarial accounting in enhancing bank performance**" www.refaad.com , 2020 .

14- KPMG," **Insurance Contracts**" 2020.

15- LBDO, "**IFRS at the glance-IFRS 17 insurance contract**", 2020.

16- Lepadatu, Gheorghe," **Actuarial Accounting- A Branch of the Financial Accounting**", alinat75@yahoo.com , 2010.

17- Ohlsson, Esbjorn, Johansson, Bjorn," **Non-Life Insurance Pricing with Generalized Linear Models**, 2010 .

18- Oliveira, Pereira Catarina, " **On the Technical Aspects and Practical Application of the IFRS 17 Risk Adjustment**", 2020

19- Outrevile, j.francois, **Pricing Insurance Contracts**" **www.researchgate.net , 2018.**

20- Parlett, Lucinda, Holliday, David, "**IFRS 17: 5 topics no-one knows the answer to" , 2018.**

21- Pettifer, Alina, Pettifer, james," **A Practical Guide to Commercial Insurance pricing**", www.actuaries.asn.au , 2012 .

22- PWC, **A look at current Financial reporting issues**" **www.pwc.com 2017.**

23- Reback, Leonard, " **IFRS 17 Risk Adjustment Confidence Level Disclosure**" , 2017.

24- Winkler, Michael, Kansal, Sunil,"**Actuarial Challenges and IFRS 17", 2020.**

25- Saleh, Bassel Salaheddin,"**IFRS17 Presentation-Accounting Treatment" ,2020**

26- Fortune, Fortune, "**Pension Accounting and Corporate Earnings: The World According to GAAP**", 2005.

27- Young, Dan R., **"Actuarial Accounting: A Cautionary Report"**,2009.

28- Kieso, Donald, Weygandt, jerry and Warfield, terry, "**intermediate accounting**", IFRS edition, Third edition, 2018.

المواقع الالكترونية

1 – www.universitylifestyle.net

2 –www.discoveraccounting.org/careers/actuarial-accounting

3 – www.actuaries.org